

الإصلاح - الفساد - الاستجواب والقضاء

الافتتاحية

جدل السياسة

بعد اعتماد التعديلية السياسية وحرية التعبير وفتح فضاءات المنافسة السياسية على مصايعها اخذت توظف جميع الصور الاجتماعية والدينية والمذهبية والحزبية والمناطقية والعشائرية في اجواء الجدل السياسي، فشهد الواقع انقساماً حاداً على اساس طائفى وعرقى وقومى عجز كل مخلص ومدعىأ الصدح الذى توكله فى تمزيق المجتمع واصبح الحديث عنه ومعاجنته من ضرب الخيال.

ووظف الجانب المذهبى والدينى في اجواء الانتخابات حتى امسى اهم صور الاستقطاب وتشكلت التحالفات الكبيرة المعبوة عن المكونات وعملت الاحزاب التنافسية على استخدام جميع اوجه الدعاية في اجواء الانتخابات المناطقية كعنصر مهم في التميز والاستحواذ والنفوذ واعتمدت العشائرية في اجواء التواصل والتحشيد وكان الغالب في جميع تلك الوجوه احتقام الدستور والاطر القانونية وتكون النتائج والأراء في هذا الاطار لكن الجديد ان تظهر العشائرية في اجواء الجدل السياسي داخل البرلمان او في مخاطبة القضاة او تهديد الحكومة حين لجأ من توجه اليه الاتهامات لعشيقته لتعقد ثلاثة مؤتمرات عشائرية لتعلن الدفاع عن من ينتسب اليها وردتهم الموجهة اليه وهذا يعني ان الدولة والقانون ما عاد لهما التأثير البالغ في الدفاع عن الفرد ان جدل السياسة المحظوم في الواقع وضفت فيه جميع المفردات بصورة غير مشروعة في بعض الوقات

رئيس التحرير



المبادرات خالية من الحكمة اذا كانت تتبع الشعارات استجابة للضجيج وليس للعقل نصباً منها. فكانت الصدمة داخل البرلمان لأن شعار الاصلاح يجب ان ينطلق بوضوح وفق تشخيص دقيق مع الاتهامات واطلق صفات الانذار برامج اصلاحية عملية وليس استهداف العملية السياسية نقوس من يشعر بالاتهام ثم صارت اسقاطات المشهد على القضاة ودخول رئيس المجلس وخروجه تكون تسميتها وتشخيصها بكل شجاعة مقدمة الاصلاح وان عملية الاستجواب يكون الاعداد لها بهنية بعيداً عن التصفيات السياسية حيث وهكذا يستمر المشهد العراقي ان الاستجواب الاخير يجعل السلطة الرقابية في طريقها الصحيح لممارسة دورها او يكون مقدمة لفظية تنسق طيفها الروس والاذرع. وان القضاة في اداءه كما كان وفق الاصول والارهاب والطائفية والعنصرية وامن البلد والوضع يساهم بضبط سير الدولة وعملها الاقتصادى ويكون الفاسدون اما اذا أصبح جزءاً من العقاب والمحسدون في مأمن من المحاسبة التي ويبعد الجمهور عن قضاه الحقائقية سوفاً لن تبقى في العراق قاعدة يعتمد عليها ويعلم الظلم والفساد في البلاد.

مجلس النواب وعدد من الاعضاء بالفساد والرشوة والتآمر والابتزاز بمقربات احزاب السياسية ونفذ الهجوم الجماهيري الغاضب بتحطيم المكاتب والتجاوز على رموزها واختللت الاصوات بين المنافسة السياسية والمطالبة الاصلاحية وطرح المشروع المدني الذي يطالب بفصل الدين عن الحياة السياسية ودخلت بعض المجاميع التي وصفها البعض بقایا حزب البعث المحظور وانقسم مجلس النواب تحت شعار الاصلاح وانقسمت الكتل السياسية تبعاً وتنيرة الاحتجاج التي وصلت بالمطالبة بتفق مقررات احزاب السياسية ونفذ الهجوم الجماهيري الغاضب بتحطيم المكاتب والتجاوز على رموزها وحين التوقف امام كل مفردة تعكس ازمة اجتماعية وسياسية فان اجواء التناقض على اساس المبادي الديمقراطي والاعتماد على الدستور العراقي يكون بتناول السلطة سلماً من خلال الانتخابات التي تحدد نتائجها مضامن استسلام السلطة وإدارة الحكومة وفي اجواء التناقض للظرف على نتائج الانتخابات والتسقيط السياسي ارتفعت الاصوات في وسائل التواصل للحادي عن الفساد والمفسدين والمطالبة بالاصلاح وخرجت المظاهرات الصاخبة لتأييد حركة بعض القوى السياسية التي تشكل جزء من العملية السياسية المتهمة بالفساد من قبل منافسيهممنذ بدايتها وسلمو المناصب الخدمية وشكلاوا المكاتب الاقتصادية ومارسوا اساليب الضغط على الشركات والمقاولين وازدادت حجم المطالبة باسقاط الحكومة ودخل المظاهرون الى البرلمان ومجلس الوزراء وازدادت

واجواء التناقض وشارع عارات المتظاهرين ومطالبة المصلحين وتحير الحكومة واستجواب الوزراء وفضائح الاستجواب والحسنة الفائئنة والمثال امام القضاء ومصداقية وحيادة الاستجواب والمحكمة وتعدد الآراء حد الاختلاف والقطيعة في تقدير تلك القضايا والتغطى معها على اساس الواقع ومفردات العملية السياسية والنظام الديمقراطي والاصطفاف الطائفي والدفاع العشاري . هذه القضايا التي ترسم ملامح المشهد السياسي في العراق هذه الايام وتصاعد الاصوات وتنطع المتحدثون الكواليس والغرف المغلقة قبل ان يتضاحك المجتمعون للتوديع واصبحت الساحة مكتشفة والاچواء عاطفي يعبر عن الانتقام وليس ابداء الرأي .

وحين التوقف امام كل مفردة تعكس ازمة اجتماعية وسياسية فان اجواء التناقض على اساس المبادي الديمقراطي والاعتماد على الدستور العراقي يكون بتناول السلطة سلماً من خلال الانتخابات التي تحدد نتائجها مضامن استسلام السلطة وإدارة الحكومة وفي اجواء التناقض للظرف على نتائج الانتخابات والتسقيط السياسي ارتفعت الاصوات في وسائل التواصل للحادي عن الفساد والمفسدين والمطالبة بالاصلاح وخرجت المظاهرات الصاخبة لتأييد حركة بعض القوى السياسية التي تشكل جزء من العملية السياسية المتهمة بالفساد من قبل منافسيهممنذ بدايتها وسلمو المناصب الخدمية وشكلاوا المكاتب الاقتصادية ومارسوا اساليب الضغط على الشركات والمقاولين وازدادت حجم المطالبة باسقاط الحكومة ودخل المظاهرون الى البرلمان ومجلس الوزراء وازدادت

جامعة المانكي ورشة عمل حول "مستقبل الأهوار بعد ضمها ضمن لائحة التراث العالمي"

تعرضوا الى التهجير والقضاء على ثروة حيوانية وسمكية هائلة فقد نزح ابناء الأهوار الى المدن والهجرة خارج العراق وفي تلك الوقت وقف العالم متفرجاً حول ما حصل بحق أهالي الأهوار وأكثر الحيف والظلم وقع على أهالي ميسان على اعتبار هناك خصوصية كون هور الحروبة يشتراك بحدود مع الأراضي الإيرانية . واختتم كلمته بالقول يجب ان تستكمل كل الدراسات خلال هذه السنة وعلى الجامعات العراقية في المحافظات الجنوبية أن تستكمل كل المسوحات بالتنسيق والتعاون المشترك مع الحكومة الاتحادية وزارة الصحة والبيئة والوزارات والدوائر المعنية لكون كثير من المدراسات غير مكتملة وغير مفصلة .

* التيمة الصفحة العاشرة



حضر في ذلك الوقت وكيل مدير الموارد المائية وذكى الدكتور عزام وكثير من الشخصيات التي تهم بشؤون الأهوار وفي

مساهمة مهمة في قضية ادراج الأهوار ضمن لائحة التراث العالمي فهي كانت سباقاً باقامة مؤتمر انعاش الأهوار عام ٢٠٠٤

بعد التصويت بضم الأهوار الى لائحة التراث العالمي في مؤتمر اسطنبول الخاص لمنظمة اليونيسكو التابعة للأمم المتحدة في دورتها الأربعين أجيراً مميراً جاء من خلال جهود مجهلة من قبل اولئك الذين يخططون ويتبعون ويتحركون من بينهم افراد ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات حكومية ساهمت وقادت الكثير من تغيير النظام واحد التصويت على هذا المشروع مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية في ميسان أقامت ورشتها ببغداد "مستقبل الأهوار بعد ضمها ضمن لائحة التراث العالمي" ان مؤسسة الهدى تهتم بالجانب الثقافي والمعارفية والبحثية وكذلك الدراسات والبحوث والمشاريع الثقافية كانت لها